

**البيان الختامي**  
**اجتماع الدورة الثامنة والثلاثين**  
**لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**  
**الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 14 سبتمبر 2014**

1. عقد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دورته الاعتيادية الثامنة والثلاثين يوم الأحد الموافق 14 سبتمبر 2014 في مدينة الجزائر، برئاسة سعادة الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي رئيس الدورة الحالية للمجلس. وقد شارك في هذا الاجتماع محافظو المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما حضر الاجتماع بصفة مراقب كل من اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. وقد أعرب المجتمعون عن شكرهم الجزيل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيساً وحكومة وشعباً على استضافة هذا الاجتماع وكرم الضيافة.
2. وقد افتتح الاجتماع بكلمة الوزير الأول ألقاها نيابة عنه معالي محمد جلاب وزير المالية، رحب بها بالسادة المحافظين وأعضاء الوفود، وأكد فيها على أهمية الدور الذي تلعبه المصارف المركزية العربية في هذه المرحلة بما يعزز من سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. كما تطرق فيها، إلى جهود السلطات الجزائرية على صعيد الإصلاح الاقتصادي والمصرفي. كما ألقى سعادة الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي كلمة رئاسة الدورة، تناول فيها انعكاسات التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية على الاقتصادات العربية. ومن جانبه، أشار معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الذي يتولى الأمانة الفنية للمجلس، في كلمته الافتتاحية إلى التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، مؤكداً على أهمية التنسيق والعمل المشترك.
3. وقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة عدد من الموضوعات الهامة التي اشتملت على تقرير قدمه الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي مدير عام صندوق النقد العربي حول أنشطة ومبادرات أمانة المجلس خلال العام المنصرم الذي عكس الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي في متابعة تنفيذ قرارات المجلس. وقد أعرب السادة المحافظين عن شكرهم لجهود الأمانة منوهين بما يقوم به الصندوق من مساهمات ودراسات ومبادرات.
4. استعرض السادة المحافظون المسودة الأولى من التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014 والذي يعكس التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2013. ويظهر التقرير أن أداء الاقتصادات العربية قد تأثر بعدد من العوامل خلال العام، منها تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي واستمرار تداعيات التحولات التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.
5. استعرض السادة المحافظين تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية، الذي اشتمل ورقتي العمل حول "التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية" وحول "الرقابة على صيرفة الظل". وقد اشتملت المناقشات حول الورقة الأولى

الجوانب المرتبطة بالمبادئ الدولية الصادرة عن لجنة بازل على صعيد تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية. كما استمع المجلس في هذا الصدد لمداخلتين من كل من معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي وسعادة محافظ مصرف قطر المركزي حول تجربة الدولتين في وضع منهجيات للتعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً. وأكد المجلس في هذا الصدد، أنه ومع إدراك أهمية تدعيم رؤوس أموال المصارف كوسيلة أساسية لتعزيز سلامة المصارف العربية، أن هناك حاجة أيضاً لقيام المصارف المركزية العربية لتطوير الإجراءات الرقابية للتعامل مع هذه المؤسسات المالية والمصرفية ذات المخاطر النظامية لديها، وذلك على ضوء ارتفاع مستويات التركيز في القطاعات المصرفية وما قد يفرضه الأمر من وجود مؤسسات مصرفية عربية ذات مخاطر نظامية على المستوى المحلي.

أما الورقة الثانية، فقد تطرقت المناقشات حولها إلى الجهود الدولية التي يقودها مجلس الاستقرار المالي على صعيد بناء منهجية للرقابة على أنشطة صيرفة الظل. وقد استمع المجلس في هذا الصدد، إلى مداخلات من كل من معالي حاكم مصرف لبنان وسعادة نائب محافظ البنك المركزي المصري، حول مرئياتهم بشأن الرقابة على أنشطة صيرفة الظل، وتجربتهم في هذا الشأن. وأكد المجلس أنه وعلى الرغم من أن صيرفة الظل في الدول العربية لا تزال محدودة بعض الشيء، إلا أن هناك حاجة، إلى ضرورة إيلاء السلطات الإشرافية هذا الموضوع الأهمية اللازمة، بحيث يتم التعرف مبكراً على أي نمو متسارع ومضطرد للأنشطة الجديدة التي قد تهدد بمخاطر شبه مصرفية، والعمل على التصدي لهذه المخاطر عند الحاجة.

كما دعا السادة المحافظون في إطار مناقشتهم لأنشطة أعمال اللجنة العربية للرقابة المصرفية، هذه اللجنة للعمل على تطوير عملها والتقدم بمذكرة حول جوانب التطوير، بما يعزز من دورها في التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في موضوعات الرقابة المصرفية والاستقرار المالي.

6. ناقش السادة المحافظون مذكرة أمانة المجلس حول أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وهو الفريق الذي أنشأه المجلس في العام الماضي لأغراض الارتقاء بالشمول المالي في المنطقة. وأشاد المجلس بالموضوعات التي يناقشها الفريق، التي من أهمها تطوير نموذج إقليمي للاسترشاد فيه في وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي، وتوفير إحصاءات موثوقة عن أوضاع الشمول المالي في الدول العربية. واستمع المجلس في هذا السياق، إلى مداخلات من أصحاب السعادة محافظو سلطة النقد الفلسطينية وبنك السودان والبنك المركزي اليمني، حول تجاربهم في مجال تعزيز التوعية والتثقيف المالي. ورحب المجلس في هذا الصدد، بمقترح تنظيم فعاليات حول التوعية والتثقيف المالي، مع التنسيق مع الفعاليات الدولية في هذا الصدد. كما أكدوا على الدور المحوري للمصارف المركزية في قيادة الجهود الوطنية لتعزيز الشمول المالي.

7. استعرض السادة المحافظون تقرير وتوصيات الاجتماع العاشر للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، الذي اشتمل ورقتي العمل حول "تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية"، والثانية حول "منهجية تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال". وقد أكدت المناقشات حول الورقة الأولى

على أهمية آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية التي باتت تكتسب أهمية متزايدة للمساعدة في ضبط المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن تعرضات المتعاملين في الأسواق المالية تجاه بعضهم البعض. واستمع المجلس في هذا الصدد، إلى عرض من قبل معالي والي بنك المغرب حول تجربة البنك على صعيد إدخال العمل بهذه الآلية على ضوء جهود السلطات المغربية لتطوير أسواق لل عقود الأجل. كما قدم سعادة محافظ مصرف البحرين المركزي مداخلة حول مرئيات المصرف بشأن تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية.

أما الورقة الثانية، فقد اشتملت المناقشات على الجوانب الخاصة بالمبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال ومنهجية تطبيق هذه المبادئ. وقدم في هذا الإطار، كل من معالي محافظي البنك المركزي الأردني ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مداخلات حول تجارب مصارفهم على صعيد العمل على تطبيق هذه المبادئ لأهميتها للنظام المالي والمصرفي. وأكد المجلس في هذا الصدد، على ضرورة قيام المصارف المركزية العربية اتخاذ الترتيبات اللازمة بالتعاون مع السلطات الرقابية الأخرى لتطبيق هذه المبادئ على كل أنظمة البنية التحتية للقطاع المالي لديها.

كما دعا السادة المحافظون في إطار مناقشتهم لأعمال اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، هذه اللجنة للعمل على تطوير عملها والتقدم بمذكرة حول جوانب التطوير، بما يعزز من دورها في التنسيق بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مجالات تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.

8. ناقش السادة المحافظون نتائج الدراسة الشاملة حول "جدوى إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية"، حيث تم تقديم الشكر لأعضاء اللجنة الفرعية، على متابعتهم لتوصيات المجلس بشأن إنجاز الدراسة الشاملة حول جدوى مشروع "إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية". وقد تم اعتماد توصية اللجنة الفرعية التي أكدت وفقاً لنتائج الدراسة، على توفر العديد من العناصر والعوامل التي تعزز من جدوى إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية. كما دعا المجلس، هذه اللجنة للاجتماع واتخاذ ما يلزم للتقدم بخطة عمل شاملة لمتطلبات التنفيذ، تأخذ في الاعتبار كافة التساؤلات والتحديات المرتبطة بذلك، مع التأكيد على أهمية الامتثال بالمعايير الدولية وتضمين العملات العربية.

9. ومن جانب آخر، وفي إطار حرص واهتمام المجلس في تعزيز الاستفادة من تبادل التجارب والخبرات حول مختلف المواضيع ذات الارتباط بمسؤوليات المصارف المركزية، استمع المجلس لورقة عمل قدمها سعادة الدكتور محمد لكصاسي حول "تجربة بنك الجزائر في مجال إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي". وقدمت الورقة عرضاً مفصلاً لجهود بنك الجزائر في إصلاح القطاع المصرفي. واستمع المجلس في هذا الإطار، لمداخلات كل من معالي محافظ البنك المركزي التونسي وسعادة الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، اشتملت على تعليقاتهم حول تجربة بنك الجزائر، مثنين على هذه التجربة. كما تضمنت تعليقاتهم إشارة إلى تجارب مصارفهم في موضوعات الإصلاح المصرفي والاستقرار المالي.

10. ناقش السادة المحافظون كذلك مسودة الخطاب العربي الموحد والقضايا المقترح إدراجها في هذا الخطاب الذي سيتم إلقاؤه باسم المجموعة العربية خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في

واشنطن خلال شهر أكتوبر القادم. وقد أبدوا تأكيدهم على ما جاء في هذه المسودة من قضايا وخاصة فيما يتعلق بأهمية توفير المزيد من الدعم المالي للدول التي تشهد تحولات، للاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. كذلك دعوة لاستفادة جمهورية السودان وجمهورية الصومال من مبادرة "الهيبيك"، ومعاودة التأكيد على أهمية دعم المؤسسات الدولية للشعب الفلسطيني. كما دعوا في هذا الخطاب الى ضرورة مراعاة تمثيل عادل ومنصف للدول العربية في نظام حصص صندوق النقد الدولي. كذلك أكدوا دعوتهم مجدداً لتعزيز التعاون والشراكات بين المؤسسات المالية الدولية، والصناديق والمؤسسات المالية العربية.

11. استمع المجلس لعرض من قبل معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، حول المستجدات في أعمال مجموعة العشرين، شرح فيها آخر التطورات والقضايا المطروحة. وقد أعرب السادة المحافظين عن شكرهم لمعاليه على هذا العرض القيم.

12. وفي الختام أعرب المجلس عن شكره العميق للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيساً وحكومة وشعباً على استضافة الدورة الحالية للمجلس، وما أحيط به الاجتماع من حفاوة. كما أعربوا عن شكرهم وتقديرهم لسعادة الدكتور محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر وبقية المسؤولين في البنك على تعاونهم المميز في تنظيم الاجتماع. كما أعرب المجلس كذلك عن شكره لسعادة الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي على رئاسته لهذه الدورة. كذلك تم توجيه الشكر لمعالي رياض سلامة حاكم مصرف لبنان، على ما بذله من جهود صادقة ومسامح حميدة خلال رئاسته للدورة السابقة. وأخيراً، قام المجلس بتقديم الشكر إلى سعادة الدكتور جاسم المناعي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي سابقاً، على مساعيه وجهوده لتطوير أعمال المجلس خلال سنوات رئاسته للصندوق. كما أعرب المجلس عن شكره أيضاً لمعالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي على الجهود التي بذلها الصندوق في الإعداد لوثائق ودراسات هذه الدورة.